

العقلانية اللغوية والتصحيح اللغوي، هل هي الحل؟ ولماذا؟ وكيف؟

الدكتور أنور شناوي ذياب

يهدف البحث إلى فك التعارض بين تيارين الأول تيار معارض للتجديد متمسك بما سمع عن العرب لايجيز الحديث إلا بشروط تحيطها أسوار المنع والتردد من دون النظر للتطورات المجتمعية والعلمية وماتقذفه لنا العلوم الحديثة من معارف ومصطلحات واساليب لم يعدها العرب الأوائل، أما التيار الثاني فيتجسد بقبول كل ما يرد من خارج اللغة بجيده وريئيه من غير قيود ولا شروط بأسباب عديدة منها الحاجة والذبيوع والشيوخ ومواكبة العصر وغيرها من الأسباب التي وقف البحث عندها محاولاً فك هذا التعارض وطرح رؤية جديدة طبقتها أصحاب الفلسفة لتفسير الحوادث وحل الإشكالات وهي (العقلانية)، ولكي نستثمر هذه الرؤية في البحث اللغوي سميناهنا (العقلانية اللغوية) ففسرناها وبيّناها وفصلناها تفصيلاً، ذاكرين مايسمح لنا المقام من تطبيق لها علناً نُؤفّق في قابل الأيام لبلورتها وإشباعها دراسةً.

الكلمات المفتاحية: التصحيح اللغوي، العقلانية اللغوية، المستوى الصوتي، المستوى الدلالي

Abstract

Linguistic rationality and linguistic correction is the solution? Why, and how? This research aims to resolve the contradiction between the first two streams. The current is opposed to renewal, adhering to what he heard about the Arabs. It is not permissible to talk except on conditions surrounded by the walls of prevention and hesitation without looking at societal and scientific developments. Outside the language is good and bad, without restrictions or conditions, for many reasons, including need, familiarity, commonality, keeping pace with the times, and other reasons that have stopped research, trying to break this contradiction and put forward a new vision applied by philosophers to explain incidents and solve problems, which is (rationality) and in order to This will yield Ruwayyah in linguistic research we called b (linguistic rationality)

المقدّمة

إنّ فوضى التصحيح اللغوي بلغت مبلغها في هذا العصر، وما يخطئه هذا يجيزه ذلك، وما ينتقده هذا يرفعه الآخر إلى مراتب الفصاحة، ثمّ دخلت المجامع اللغوية العربية هذا الميدان، وحاولت جاهدة الحدّ من هذه الفوضى، وذلك عبر معالجاتها مئات الألفاظ والأساليب، لكنّ هذه المحاولة لم تبلغ مرادها، ووجدنا أنّ قسماً من أحكامها زاد الطين بلّةً، والفوضى فوضى أكبر، في حين نجد قسماً من أحكامها أنهت الجدل وحسمت الأمر بأحكام مستندة إلى أدلة لغوية متينة. والبحث - وهو خائضٌ بميدان التصحيح اللغوي - لا يريد أن يكتب سطوراً كغيره من كثيرٍ من المصحّحين اللغويين، همّهم اجترار الأحكام السابقة وتكرار ما قيل، أو نقدٌ لمجرد النقد، بل يريد أن يجد حلاً مقبولاً لدى الحدّ المعقول من مستعملي اللغة، فضلاً عن المصحّحين اللغويين، ومنهم المجامع اللغوية، إذ وجدنا أنّ هذا الاضطراب له أسباب كثيرة جدّاً، غير أنّ كلّ هذه الأسباب ترجع إلى اتجاهين أساسيين عامين، يمكن أن يكونا إطارين تقع تحتها الأسباب الأخرى، وهما: **الاتجاه الأول:** تمسك قسم من المصحّحين بالموروث اللغوي المدوّن في كتب اللغة، فهم لا يجيزون ما استُحدث بعد ذلك، وذلك بحصره في عصور الاحتجاج.

الاتجاه الثاني: فتح قسم من المصحّحين الباب على مصراعيه لكلّ ما استُحدث ممّا جاء بعد عصور الاحتجاج، وذلك بحجج كثيرة، منها حاجة العصر، وتطبيق مناهج غريبة على اللغة العربية من دون مراعاة خصوصية اللغة العربية كالتداولية وغيرها. وبين هذين العاملين تدور الدوائر وتطحن الآراء أفكار المصحّحين، فحجّة أصحاب الاتجاه الأول هي أنّ اللغة العربية لها خصوصية، وذلك بارتباطها بلغة التنزيل العزيز، (فلولا القرآن ما كانت عربية)، وفتح الباب على مصراعيه سيُعرض لغة القرآن لمخاطر جمة، قد توصل العامية إلى لغة التخاطب الرسمي ولغة الكتابة، وهذا خطر ما بعده خطر، يهدّد هويتنا وديننا، أمّا أصحاب الاتجاه الثاني فيرون أنّ هذا منهج لا يواكب التطور الحضاري، ويجب فتح المجال أمام المحدثين في وضع ما يحتاجون إليه، فضلاً عن توسيع دائرة الاستشهاد ليشمل المولدين، وكلّ ما اشتهر أنّه علم من أعلام اللغة، فما جرت به أعلامهم لا يجوز رفضه ومنعه؛ لأنّه حجّة. ونتيجة لأحكام الاتجاهين تتباين المواقف، فما يرفضه الاتجاه الأول يُبيحه الثاني وهكذا، استناداً إلى اختلاف معايير الاتجاهين، وهكذا تستمر المعاناة إلى يومنا الحاضر، وربما لا تنتهي، ولذلك عمد البحث إلى تقديم أطروحة نرى أنّ تطبيقها على اللغة عامّة وفي مجال التصحيح اللغوي خاصة ستحدّ من هذه الفوضى، وتقرب بين الاتجاهين، وتضع قدماً على أرض صلبة معتمدة على الجمع بين معياري الاتجاهين، وهما: وجود مسوّغ لغوي تراثي، ومراعاة التطور الحضاري، والحاجة في عصرنا الحالي، وذلك باستعمال مفهوم من خارج اللغة وتطبيقه عليها، وهو مفهوم (العقلانية)، وهو مفهوم فلسفي استند إليه أصحاب الفلسفة في أطوار الحياة المختلفة لحلّ مشاكلهم وتقديم حلول لما يعترضهم لإزاحة العقبات التي تواجههم، ولا عيب على

اللغة أن تفيد من مفاهيم خارجية لتنظيم صفوفها، وللحدّ من تشتتها، وتذليل صعوباتها، وأرى بها حلاً يُسهم في إزالة اللبس وتنظيم الفوضى، وإجلاء الغموض، وهذا لا يعني أنّها الحلّ الأمثل بقدر ما وجدته حلاً بما جاد به عقلي القاصر المحدود، وأطلقنا على مفهومنا الجديد (العقلانية اللغوية)، وقبل أن نوضّحه لابدّ من بيان معنى (العقلانية)، الذي تكفّل به التمهيد لبيانها، وشفعت التمهيد بمطلبين تطبقيين مختصرين لمناسبة المقام، ثمّ شفعتهما بأهمّ النتائج والتوصيات، وختمت البحث بقائمة المصادر والمراجع التي أفاد منها البحث، وملخص له باللغة الإنجليزية.

التمهيد: العقلانية لغة واصطلاحاً

العقلانية لغةً: يمكننا توجيه دلالة (العقلانية) لغويّاً بتوجيهين:

التوجيه الأول: نسبةً إلى العقل، وذلك بإضافة الألف والنون، وقد ورد زيادتهما قبل النسب كثيراً، واتّخذ مجمع اللغة المصري قراراً يُجيز فيه زيادة الألف والنون قبل النسب للتعبير عن النظرية أو النزعة أو الاتجاه^(١).

التوجيه الثاني: عدّها مصدراً صناعياً للدلالة على كلّ ما يرجع للعقل^(٢). ويحدّد دلالة هذين التوجيهين استعمالهما بحسب مقصد المنشئ. وكلّ هذه المعاني ترجع للعقل، وليس صحيحاً ما ذهب إليه الباحث عليّ بوقليع حينما قال: إنّ المذهب العقليّ اشتقّ من مفهوم العقلانية لغةً، لكنّه يتطابق معها في المعنى، بحيث إذا قلنا: العقلانية، فهذا يعني المذهب العقليّ^(٣). أمّا اصطلاحاً فلها معانٍ كثيرة، وتحدّد دلالتها بحسب مجال استعمالها، ونذكر باختصار عدداً منها^(٤):

أ. بالمعنى الميتافيزيقي، مذهب يقول بعدم وجود أيّ شيء بلا موجب، فلا يوجد شيء لا يكون معقولاً، ومن ناحية مصادر المعرفة تكون بهذا المعنى قبالة التجريبية.

ب. مذهب يرى أنّ كلّ معرفة يقينية تصدر عن مبادئ لا تقبل الدحض قبليّة^(٥) بيّنة تكون حصيلتها اللازمة، ولا يمكن للحواس أن تقدّم عنها غير نظرة ملتبسة وظرفية، ونظرة عابرة إلى الحقيقة، وهو مذهب (ديكارت) ومن تبعه.

ت. مذهب يرى أنّ الاختيار غير ممكن إلّا بفكر يمتلك عقلاً بمعنى منظومة أسس كليّة ومبادئ ضرورية تنظّم المعطيات التجريبية وهو مذهب (كانت).

ث. من زاوية المنحى العقليّ، إيمان بالعقل في البيّنة والبرهان، واعتقادُ بفعاليّة النور الطبيعي^(٦)، وبهذا المعنى يتعارض و(لاعقلانية) بكلّ صورها كالصوفيّة والباطنيّة، وفلسفة الشعور وسلفيّة.

ج. عند اللاهوتيين: مذهب يرى أنّه لا يجوز الوثوق إلّا بالعقل بالمعنى (ت)، ولا يجوز التسليم في المذاهب الدينيّة إلّا بما يعترف به العقل بأنّه منطقيّ وكافٍ وفقاً للنور الطبيعي، وتؤخذ غالباً كمرادف مخفّف لكلمة (اللادين)، إمّا بوجهٍ ذمّ للدلالة على ممارسة فكرية جافّة لا تعطي أيّة قيمة للشعور والحدس، وإمّا بوجهٍ حميد من حيث تعارضها مع الإيمانيّة^(٧) أو حينما تتصل بالمعنى (ث).

ويرى الفيلسوف لالاند أنّ مصطلح العقلانية أو العقلاني بالمعنى (ب) يعود إلى القرن السابع عشر، وبالمعنى (ج) كان أكثر شيوعاً حتّى القرن التاسع عشر^(٨). فنلاحظ أنّ معناها يتضمّن القول بجعل العقل مصدراً وحيداً للمعرفة أو أحد أهمّ مصادره، فالعقلانية هي القول بوجود قيمة للعقل، وتُطلق بادئ ذي بدء على تلك الفلسفة التي تميّز لدى الإنسان بين طبيعة له دُنيا مشتركة لدى الحيوانات، بل جميع الكائنات الحيّة، وبين طبيعة له عُليا خاصّة به دون سواه، وترجع هذه الفكرة إلى افلاطون بل وإلى أبعد منه^(٩). والعقلانية لها صنوف وأنواع متعدّدة تُحدّد بحسب المجال الذي يستعمله المنشئ، وفي مختلف العلوم كالفلسفة والدين والرياضيات والفيزياء وغيرها، وقسمها الدكتور وليكان إلى عقلانيّات نظريّة وخصّها بالعقائد، وعقلانيّات عمليّة، وخصّها بالأفعال والممارسات^(١٠). وشاع تقسيم العقلانية على مراحل^(١١):

المرحلة الأولى: تبدأ من (ديكارت) وتُسمّى العقلانية التقليديّة أو الكلاسيكيّة؛ لما انماز به ديكارت في تقديمه نقله نوعيّة في مفهوم العقل عمّا كان متوارثاً من أرسطو إلى وقته^(١٢).

المرحلة الثانية: العقلانية الحديثة، وهي ما توصف به عقلانية (كانت) لما أضاف إلى الفلسفة العقل وقدرته على تحصيل المعرفة^(١٣).
 المرحلة الثالثة: العقلانية المعاصرة، وهي التي تدعو إلى مراجعة الاعتبارات المسلمة مع انشادها للعقل، وترى أن التمسك بهذه الاعتبارات
 تمثل عائقاً معرفياً (ابستمولوجياً) لا ينسجم والمتطلبات العلمية الجديدة، وأصبح التخلي عن التشدد الميتافيزيقي ضرورة ما بعدها
 ضرورة^(١٤)، فالعقل فيها في طور التكوين والنشأة وهو في طور التأسيس لا شيء اكتمل تكوينه من قبل أو أنه شيء ناجز^(١٥).
 ودارت استعمالات مصطلحي العقلاني والعقلانية في الغالب بحدود ما ذكرناه وهو الاتباع لما توصل إليه العقل، فاستعملت مرادفةً للعقلانية
 في نسبتها للعقل، فاستعملها إيمانويل كانت^(١٦)، وأندريه لالاند^(١٧)، والفيلسوف باشلار^(١٨)، والفيلسوف ريمون بودون^(١٩)، وجنيفات
 روديس لويس^(٢٠)، والدكتور محمد أركون^(٢١)، والدكتور محمد عابد الجابري^(٢٢)، والدكتور محمد عمارة^(٢٣)، والدكتور جورج
 طرابيشي^(٢٤)، والدكتور طه عبدالرحمن^(٢٥)، والدكتور عبدالكريم سروش^(٢٦)، والأستاذ علي بوقليع^(٢٧)، والأستاذ ناصر بن عبدالكريم
 العقل^(٢٨)، والأستاذ مصطفى كحل^(٢٩)، والأستاذ وثاب خالد آل جعفر^(٣٠).

فالعقلانية في ثورة مستمرة من دون توقف كما ذكرنا في العقلانية المعاصرة، وما يتوصل إليه العقل من الاستدلال يكون نتيجة للظروف
 الزمانية والمكانية التي تحيط به، وعليه لا يجوز اتهام الآخرين إلا وفقاً لهذا الأساس، وهو الزمان والمكان^(٣١) اللذان يسهمان في عملية
 الاستدلال وهو ما انتهت إليه العقلانية المعاصرة، إذ ردت ورفضت كل الاتهامات الموجهة للأمم سابقة والحكم عليها بعقل اليوم؛ لأن هذا
 خطأ منهجي، وهو محال؛ لاختلاف الأسس بين العقليين، وهذا التغيير في العقل من أهم الأسس التي نقض به العلم المعاصر الاعتقادات
 القديمة. وقصدنا من بيان هذه الحقيقة هو بيان الخطأ المعرفي لدى كثير من المنتقدين لعلماء العربية الأوائل ومن تلاهم، فهذا الهجوم عليهم
 خطأ معرفي (ابستمولوجي) بين، سواء في اتهامهم بتعقيد النحو أو إدخال علوم أخرى كالمنطق وغيره، أو عدم فهم اللغة على الوجه الذي
 يراه أصحاب هذه الدعوى، وذلك أن عقل أسلافنا رحمهم الله جميعاً مرتبط بتكوينه في الزمان والمكان اللذين نشأ فيهما، ولو كان هؤلاء
 المنتقدون مكانهم لانتهوا إلى ما انتهوا إليه، وهذا ينطبق في مجال التصحيح اللغوي كذلك. فما خطأ الأب الكرمللي أو الدكتور مصطفى
 جواد أو الأستاذ العدناني مثلاً هو صحيح بحسب الأدوات المعرفية التي يمتلكونها^(٣٢). ويجب علينا حين نرد قولاً أو نصح فهاً أن نضع
 نصب أعيننا حقيقة تكوين العقل، والظروف التي أصدر فيها حكماً ما، وهذا يفيدنا في مجال اللغة كثيراً^(٣٣)؛ لإزالة العقبات والأحقاد
 وغيرها مما يعيق تقدم العربية ومواكبتها التطور العلمي والالتحاق بركب الحضارة. وللعقلانية مفهوم آخر، يكون العقل فيه مركزاً للاستدلال،
 لكن لا يستلزم التسليم لاستدلاله، وذلك بمرعاة اعتبارات تكون لها مدخلية في السير على هذه النتيجة أو تلك، ومنها اعتبارات مصلحة أو
 دفع ضرر أو كسب منفعة^(٣٤) لها الأثر في تطور الإنسان في كل المجالات، وقد أشار إلى هذا المعنى الدكتور مصطفى مليكان حين
 قال: إن العقلانية دائماً إيجابية في جميع الجوانب والصُّعد، ولا يمكن أن تكون إلا كذلك، ومع ذلك فإن العقلانية بمعنى الاتباع التام
 للاستدلال الصحيح غير مجبذة في بعض الأحوال، بمعنى أن الأقرب إلى الصواب في بعض الأحيان والصُّعد ألاً نتبع الاستدلال الصحيح
 أو نتبعه بنحو منقوص غير كامل، أو نتبع استدلالات سقيمة غير صائبة^(٣٥). وهذا المعنى هو الذي نريده من معنى (العقلانية اللغوية)،
 أي: إننا نحتاج في بعض الأحيان بحسب الظروف الزمانية والمكانية إلى أن نقبل ببعض ما يخالف الاستدلال العقلي، إذ لهذا المعنى من
 العقلانية شواهد تاريخية كثيرة، ويمكننا توجيه دلالات ومبانٍ كثيرة في القرآن الكريم والسيرة النبوية الشريفة بهذا المعنى، مما يتخذها
 المهاجمون على الإسلام ذريعة ودراباً في هجومهم عليه، ومنها ما يخص حقوق الإنسان وحرية، بل وحتى العبادات والمعاملات. فنحن لا
 نريد من (العقلانية اللغوية) أن تصير اللغة عقلاً، بل نفهمها فهماً عقلانياً مرتبطاً بزمان ومكان الفهم، ونحن إذ نتفق مع الأستاذ أحمد حاطوم في
 مقولته: إن اللغة بجوهرها هي لغة تستمد حقيقتها من ذاتها وتقوم بذاتها قبل أن تستمد من أي شيء آخر، أو تقوم بأي شيء آخر، إن اللغة ليست
 عقلاً^(٣٦)، إلا أننا نخالفه في كثير مما أخذه على القدماء في انتقاده لهم لوضعهم القواعد، كهجومه على سيبويه (ت ١٨٠هـ)^(٣٧). وبعد هذا

التقديم^(٣٨) لمفهوم العقلانية، وما تدل عليه في الفلسفة وفلسفة الدين، يمكننا تطبيق هذا المفهوم على اللغة ونقيده بوصف (اللغوية)، لكي
 نحديد معناها ومجال استعمالها، فيكون تعريفها هو: فهم اللغة فهماً عقلانياً بمرعاة الزمان والمكان، وحين نفسر ظاهرة لغوية نعرفها بأنها

تفسير الظاهرة اللغوية تفسيراً عقلانياً بمرعاة الزمان والمكان. ويدخل في مصطلح (العقلاني) المستعمل في التعريف عدم اتباع الاستدلال التام للعقل، وله شواهد لغوية كثيرة مارسها أسلافنا رحمهم الله، وبعض المصححين اللغويين ولاسيما مجمع اللغة المصري كظاهرة بناء اللغة على التوهم، فضلاً عن إجازته للمصدر (جدولة) مع اعترافه أن وزنها الصرفي هو (فعللة) وليس (فَعُولَة). وسنعمد إلى تطبيق هذا المفهوم في مجال التصحيح اللغوي ليكون أ نموذجاً تطبيقياً، علّه يخدم اللغة بمجالاتها كافة، إذ يكون إطلاق الحكم التصحيحي إطلاقاً عقلانياً مراعيًا الزمان والمكان، إذ إن مراعاتهما في إطلاق الحكم النقدي أصبح من الضروريات في العصر الحديث، وهو ما يقتضيه العقل ومصلحة اللغة ومستعملها، إذ أصبح لعنصري الزمان والمكان مكانة كبرى في بناء أية معرفة وصوغ أية نظرية، وقد التفت ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) إلى أهمية هذين العنصرين في تغيير الفتوى، فعقد فصلاً في كتابه (إعلام الموقعين) حمل عنوان (تغيير الفتوى بحسب الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد)، قائلاً عنه: هذا فصلٌ عظيم النفع جداً، وقع بسبب الجهل به غلطٌ عظيمٌ على الشريعة أوجب من الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه ما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به^(٣٩). لكنّه حصر هذا التغيير ب(الفتوى) هو ما لا نصّ فيه، كاجتهاد الصحابة. وفي العصر الحديث أفاد السيد محمد باقر الصدر من هذين العنصرين؛ لما يؤلفانه من عامل ضغطٍ وتزاحم مع النصوص، فقدّم نظرية (منطقة الفراغ) لسدّ الفراغ التشريعي، وحصره بالولي الفقيه، فضلاً عن استعمالها في (المباحات)، فمكّن الولي من تحريم مباح أو وجوبه بحسب مقتضيات المصلحة، وما يُلِيه عنصرا الزمان والمكان^(٤٠). ونرى أن العقلانية اللغوية في التصحيح اللغوي يجب أن تتوقّف على أسس محدّدة لكي نضمن لها القدر الكافي من الانسجام الداخلي، والمقبوليّة لدى الآخرين، ولا تكون اعتباريّة فتخرج من العقلانية، والأسس هي:

الأساس الأول: وجود مسوّغ لغوي تراثي، وذلك كأن يكون سماعاً بمختلف أنواعه كالنادر والشاذ والغريب، أو يكون قياساً، كالقياس على المطرد أو الحمل على النظير، أو يتعلّق بناموس اللغة كالتطور الدلالي.

الأساس الثاني: الحاجة، وهي أساس قويّ يجب أن يكون حاضراً في عدّة المصحح اللغوي، لا يغفل عنه؛ لأنّ اللغة بنت عصرها ولا يجوز حبسها في داخل جدران الكتب النحويّة والمعجمات اللغويّة.

الأساس الثالث: مراعاة التحدّيات الكبيرة التي تواجه اللغة سواءً من الخارج أو من الداخل، فعلى مستوى الخارج ما نشاهده من هجوم كبير على اللغة العربيّة، ووصفها باللّغة غير القادرة على مواكبة العلوم والمعارف، وعلى مستوى الداخل ما تعانیه من أبنائها من هجرٍ وبُغضٍ قد يصل في بعض الأحيان إلى الازدراء منها.

الأساس الرابع: مراعاة تطوّر العلوم والمعارف والتقدّم الحضاري غير المنقطع، إذ إنّ العصر الحديث لم يتخذ السكون ملجأ، والانزواء مهزباً، بل دفع بكلّ ما لديه، ويدفع في كلّ يوم بل في كلّ لحظة زمنيّة بكلّ طاقاته ليبهرننا بشيءٍ جديدٍ لا عهد لنا به، ويجب على اللغة العربيّة أن تتواكب هذا التطوّر في هذا الزمان، إذ لو بقيت ساكنةً سيهملها التاريخ وستركع له، وستكون خارج الحضارة الجديدة.

الأساس الخامس: جعل القرائن المحيطة بالنصّ وفي داخله عاملاً رئيساً في تحديد دلالة أيّ استعمال، ويجب عدم نزعها منها، ونقصد بالقرائن كلّ القرائن العقلية وقرائن التعليق المقاليّة والحاليّة^(٤١)، فالقرينة لها السهم الوافر في إجلاء المعنى المراد، أمّا المقام فهو أوسع دلالة من السياق، وهو جملة الموقف المتحرّك الاجتماعي الذي يُعدّ المتكلّم جزءاً منه، وكما يُعدّ السامع والكلام نفسه، وغير ذلك ممّا له اتّصال بالمتكلّم وهو يشمل كلّ عمليّة اتّصال^(٤٢)، وكلّ ما يحيط بالنصّ من ظروف أسهمت في إنتاجه^(٤٣).

الأساس السادس: الإفادة من شيوع الاستعمال وعدّه داعماً أساسياً في إجازة استعمال ما، وليس بعده معياراً وحيداً للإجازة كما نجد عند بعض المصححين، إذ الاعتماد عليه وحده لا يُعدّ اعتماداً عقلانياً لغوياً؛ لأنّ أصل قيام حركة التصحيح اللغوي من قديم كان بسبب شيوع الخطأ، ولكننا في العقلانية اللغويّة نجعله عاملاً ثانوياً يدعم الإجازة ويساندها، بعد أن نحصل على دليل لغوي، فنحن نريد أن نجد حلاً لفوضى التصحيح لا أن نزيد الطين بلّةً، ونبقى في حلقة مفرغة لا مخرج منها.

الأساس السابع: الإفادة من النظريات الحديثة، وذلك بجعل العقلانية اللغويّة في حالة جدال وحركيّة تفاعل مستمرّ مع كلّ الأنساق المعرفيّة الأخرى اللغويّة وغيرها، ومن تلك مفهوم التداوليّة، يقول الدكتور مسعود صحراوي: إنّ أقرب حقل معرفي إلى التداوليّة في منظورنا هو اللسانيات، وإذا كان الأمر كذلك فإنّه من المشروع البحث في صلة هذا العلم التواصلي الجديد باللسانيات، وبغير اللسانيات من الحقل

المعرفة الأخرى التي يشترك معها في بعض الأسس المعرفية نظرية كانت أم إجرائية^(٤٤). إذ هي علمٌ للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ودمج مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره، وعليه تجب الإشارة إلى العلاقات القائمة بينها وبين الحقول المختلفة؛ لأنها تشي بانتمائها إلى حقول مفاهيمية تضم مستويات متداخلة كالبنية اللغوية وقواعد التخاطب والاستدلالات التداولية، والعمليات الذهنية المتحكمة في الإنتاج والفهم اللغويين وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال، فهي حلقة وصل مهمة بين حقول معرفية عديدة، منها الفلسفة التحليلية وعلم النفس المعرفي^(٤٥). فالتداولية تُعنى بدراسة اللغة قيد الاستعمال، بمعنى دراسة اللغة في سياقاتها الواقعية لا في حدودها المعجمية، وتراكيبها النحوية، فهي دراسة الكلمات والعبارات والجمل كما نستعملها ونفهمها، ونقصد بها في ظروف ومواقف معينة، لا كما نجدتها في المعجمات اللغوية، ولا كما تقترح كتب النحو، نحو كلمة (شكراً) ففي الاستعمال قد تتجاوز معناها المعجمي الذي يعني عزفان الإحسان ونشره، فتنشأ عنها معانٍ جديدة ودلالات تتجاوز حدودها المعجمية الضيقة مهما اتسعت، إذ ربّما أوحى بالرفض أو التهكم أو الضيق^(٤٦). وكان علمائنا السابقون ملتفتين إلى هذا المعنى، وبيّنوا في أثناء معالجاتهم اللغوية المعنى المعاصر لمفهوم التداولية أو أحد عناصرها^(٤٧). كما سنشير إليه في بعض المواطن في أثناء البحث. ومن المناهج التي يمكن للعقلانية اللغوية الاستفادة منها منهج (الهرمنيوطيقا) التفسيري، الذي يتميز بالشمولية في دلالاته على العمليات والممارسات التأويلية كافة، والمختلفة من تفسير وفهم وتأويل وغيرها^(٤٨).

الأساس الثامن: إنّ معالجتنا لاستعمال ما وإطلاق الحكم عليه لا يعني وضع قاعدة لغوية عامة، بقدر بيان الحكم الخاص بالاستعمال نفسه، إلا أن يُنصّ على ذلك.

الأساس التاسع: إنّ الجدلية التي نشترطها في العقلانية اللغوية، لا تغلق الباب أمام النتائج التي نتوصل إليها، وتوصده، بل نترك الباب مفتوحاً لتبادل الآراء لاتباع الدليل الأقرب للحقيقة اللغوية، إذ ربّما نصل إلى حكمٍ تصحيحيّ يتبين بطلانه فيما بعد.

المطلب الأول: المستوى الصوتي

إنّ اتجاه تطوّر الأصوات وتبادل مواقعها من التغييرات التي لا تتحصر في زمن دون غيره، ولا للغة دون أخرى^(٤٩). فهو اتجاه عام، وهو ما يُسمى بالتشكيل الصوتي بلحاظ العلاقة بين الصوتين في داخل التركيب^(٥٠)، سواء بالإبدال أم القلب المكاني أم الإدغام بأنواعه. وفي مجال التصحيح اللغوي وجد البحث معارضة يجب بحثها وحلّها، وهي من المسائل الغامضة التي تحتاج إلى توضيح وبيان، وهي أطراد هذه الاتجاهات في تغيير الأصوات، واصطدامها بالمعنى اللغوي في المعجمات العربية، فهذا التعارض لم نجد أحداً من المصحّحين اللغويين حلّه، فضلاً عن المجامع اللغوية، وهو من أهم الأسباب في تخطئة مئات الكلمات التي يحدث فيها تغيير، ويتغير المعنى المعجمي لها، ما قد يحدث لبساً في المعنى، فكيف يكون ذلك والتغيير حاصل لا محالة؟ والبحث سيقدم أطروحة تساهم في حلّ هذا التعارض، وسنطبّقها في أثناء البحث، ونعرض أسسها على النحو الآتي:

١. إنّ التغييرات الصوتية التركيبية لا يمكن وقفها ما دامت جارية على وفق مسوغات صوتية، وتراثية، فتقارب المخارج وورود هذا التغيير عن العرب يجب قبوله، حتّى لو تنازلنا عن وروده عن العرب؛ لأنّ التغيير الصوتي لا إرادي يفرضه التشكيل الصوتي، ويرمي في الغالب إلى السهولة واليسر، وتقليل الجهد العضلي.
٢. أمن اللبس، وذلك بمراعاة القرائن المقالية والمقامية، وليس بمراعاة المعنى المعجمي حسب.
٣. الحاجة لألفاظٍ تلبيةً لحاجتنا في التعبير عن المعاني.
٤. الشيوع وقبول الذوق العام له، ولا بأس بجعله عاملاً ثانوياً يدعم قبول الألفاظ.

٥. التفريق بين قبول اللفظ بعد حدوث التغيير في التشكيل الصوتي، وبين لوازم هذا التغيير فتسويغه شيء وتطبيق هذا التغيير على اشتقاقاته وجعلها قاعدة مطّردة عليه شيء آخر، فمثلاً الجمع (سيّاح) هو جمع (سائح) من الفعل اليائي سَاحَ يَسِيحُ، وقد شاع قلب الياء عند الجمع (واو) فيقال: (سواح). فالتغيير الصوتي بالإبدال خاص في الجمع حسب، ولا يستلزم افتراض أصله الواوي. يُقال: إنّ أصله ساح يسوح. فإقرار اللفظ محلّ النظر شيء، وفرض أصل له شيء آخر، ونعتقد بها الفهم سنحلّ الكثير الكثير من المعارضات بين ما يصيب الأصوات من تغيير، وبين أصلها الاشتقاقي. ويمكننا تطبيق هذا الفهم على المستويات اللغوية كافة. وذلك بمعالجة كلّ مفردة على حدة،

٦. عدم تغيير بنية الكلمة صرفياً، خلا موطن التغيير الحاصل. فوزن الكلمة يبقى كما هو فيما عدا موضع التطور في نطق الكلمة حصراً، حتى لا تدب الفوضى في أبنية الكلمات. إنَّ العقلانية اللغوية تفرض علينا إمساك العصا من الوسط. فلا نرفض أيّ تغيير صوتي بحجة عدم وروده عن العرب، أو أنّ أصواته تختلف عمّا دُونَ في المعجمات. وفي الوقت نفسه لا نسمح لهذا التغيير أن يحدث لبساً؛ لأنّ أمن اللبس هو من أهمّ وظائف اللّغة، إذ «ليس إدخال الإلباس في الكلام من الحكمة والصواب.. وإنّما اللّغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظٍ واحدٍ للدلالة على معنيين مختلفين أو أحدهما ضدّاً للآخر لمّا كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية»^(٥١). فلو قدّمنا التغيير الصوتي؛ لأنّه تغيير حتمي لا يمكن لأحد وقفه على المعنى اللغويّ في المعجمات، لربّما أحدث لبساً، وقد أيدّ الدكتور محمد حسين آل ياسين تقديم التغيير الصوتي حتى لو عارض المعنى المعجمي، استناداً إلى أنّ التغيير الصوتي لازم، فضلاً عن أنّ أبا الطيب اللغويّ (ت ٣٥١هـ) ذكر ألفاظاً كثيرة وقع فيها الإبدال، والصورة الجديدة بعد التغيير موجودة في المعجم لمعنى آخر^(٥٢). والبحث يؤيدّ تقديم التغيير الصوتي، لكنّه يحرز معه أمن اللبس، ليس عبر ما مذكور في المعجم، بل بالقرائن المحيطة بالنصّ، فهذه القرائن تتضافر في توجيه الدلالة. دَهَسَهُ ودَعَسَهُ خطأً المجمع السوري قولهم: (دَهَسَهُ القطارُ فقتله).. والصواب أن يُقال: دَعَسَهُ أو داسه؛ لأنّ معنى الدهس هو سهولة الأرض ولينها^(٥٣). ورأى المجمع أنّه لو قيل: إنّ الدوس والدعس للوطء بالرجل^(٥٤)، فنستعمل مكانها (هرسه) القطار؛ لأنّ الهرس دَقُّ الشيء دَقّاً دقيقاً بشيء عريض^(٥٥). ولم يُشر المجمع إلى مصادر^(٥٦). وقد سار الدكتور مصطفى جواد على هذه التخبطنة من دون الإشارة إلى سبق المجمع السوري لها، إذ رفض قولهم: دَهَسْتُهُ دهساً؛ لأنّه فعل لازم، ومعناه: المكان اللين، ولون يشبه لون الرمل. والصواب أن يُقال: دَعَسْتَهُ السيارة أو داسته^(٥٧). وتابعه من دون الإشارة إليه الأستاذ العدناني، واحتمل أن يكون (دَهَسَ) محرّفاً من الفعل دَعَسَ، أي: وَطِئَ وَطْأً شديداً، ذاكراً جواز قولنا: هرسه ورهسه^(٥٨). وهو ما ذكره الدكتور الزعبلوي، مضيفاً: إنّ (دَهَسَهُ) قد يكون محرّفاً من الفعل دَهَسَهُ^(٥٩). بمعنى وطئه وطْأً شديداً، ذاكراً معنى دَهَسَهُ من ابن القوطيّة (ت ٣٦٧هـ)^(٦٠). في حين صحّح الدكتور أحمد مختار عمر استعمال (دَهَسَهُ) بمعنى (دَعَسَهُ)؛ لشيوع الفعل (دَهَسَ) بمعنى (دَعَسَ) قائلاً: «يُقال: دَعَسَتِ السيارةُ الطريقَ: إذا وطّأته وطْأً شديداً، ويشيع الفعل (دَهَسَ) على الألسنة بنفس المدلول، ولعلّ ذلك نتيجة لتطور دلالي طرأ على الفعل (دَعَسَ)؛ نتيجة التقارب الصوتي الشديد بين العين والهاء، ومن ثمّ يمكن قبول الفعل الثاني دون أن يُنصح باستخدامه»^(٦١). والبحث يصحّح ما خطّاه المجمع السوري؛ لأنّ الإبدال الصوتي بين صوتي الهاء والعين له مسوغ صوتي لتقارب مخرج الصوتين، إذ عدّهما الخليل من الأصوات الحلقية^(٦٢). وجعل سيبويه الهاء من أقصى الحلق والعين من أوسطه^(٦٣). فالصوتان يقعان في حيز واحد^(٦٤). والحيز أوسع من الموضع أو المخرج^(٦٥) ولا يمنع الإبدال بين الأصوات التي تقع فيه. فالدَّعَسُ: شِدَّةُ الوَطْءِ. ودَعَسَتِ الإبلُ الطريقَ تَدَعَسُهُ دَعْساً: وَطِئَتْهُ وَطْأً شَدِيداً^(٦٦). فعمد الناطق في الاستعمال إلى إبدال العين هاءً، فبدل أن تدعس الإبل الطريق دَعَسَتِ السيارةُ الطفل، وهو تطور دلالي لمعنى (الدَّعَسُ)، فلا ضير على المتكلم من هذا الإبدال؛ لأنّه يسير على وفق نظام وقانون صوتي عام لا يمكننا وقفه، فضلاً عن أنّ (أمن اللبس) مأمون في تحديد دلالة (الدهس)، فلا يذهب ذهن المتلقّي في العصر الحديث عند سماعه قولنا: دهسه القطارُ إلى معنى ليونة الأرض وغيرها من معاني (الدَّهَسُ)، أمّا الإشكال الذي يبقى قائماً فهو ما ذكره الدكتور مصطفى جواد، وهو لزوم الفعل (دَهَسَ) وهو في الاستعمال الشائع متعدّ. فنجيب عليه بأننا حين أبدلنا الصوتين بقي عمل الفعل (دَعَسَ) المتعدّي، ولم نعدّ الفعل (دَهَسَ) المذكور في المعجمات لازماً، فالإبدال الصوتي لا يغيّر من العمل الوظيفي للفعل (دَعَسَ). وعليه لا نرى مانعاً من استعمال المعاصرين للفعل (دَهَسَ)، وغير مقبول ما ذهب إليه الدكتور أحمد مختار عمر من أنّه لا ينصح باستعماله، فقبول اللفظ يُطلق قيده، ويفكّ أسرته من قيود المنع والتحرّيم.

المطلب الثاني: المستوى الدلالي

صَوَّتَ خطأً مجمع اللّغة السوري استعمال (صَوَّتَ) بمعنى اختار أو انتخب في قولهم: (صَوَّتَ القومُ لفلانٍ)، والصواب أن يُقال: انتخبوا فلاناً أو اختاروه، وخطأً استعمال التصويت أيضاً في قولهم: (ونظّموا مضابط التصويت) والصواب: ونظّموا مضابط الانتخاب أو الاختيار، وخطأً

استعمال (الصوت) في قولهم: (حاز فلانٌ عشرين صوتاً)، وصوابه: حاز فلانٌ عشرين انتخاباً، واصفاً ذلك كله بالاستعمال الإفرنجي (٦٧). إن الالتزام بالمعنى المعجمي الحرفي للكلمات يُميت اللغة، فالصوت له دلالات في السابق تختلف عما هي عليه الآن؛ لأن المعنى الذي يُعبر عنه الآن لم يكن موجوداً سابقاً كما هو شائع اليوم، ولم يكن استعماله رائجاً؛ لعدم شيوع ثقافة الانتخاب، فنجد من معاني الصوت كما جاء في المعجمات هو (الجرس) وصاح بصوتٍ إذا نادى، والصوت: الذكُر والحسن كالصيت، وكلُّ ضَرْبٍ من الغناء فهو صوت (٦٨). لكن الدلالة الحديثة أضفت عليه معنى آخر، وهو الممارسة الانتخابية الذي يمارسها المواطن لإعطاء رأيه في انتخاب مَنْ يُمثله في مختلف مستويات الإدارة الحكومية وغيرها، وهو ما التفت إليه المجمع المصري حين وصف هذه الاستعمالات بـ(المحدثة)، وأجاز استعمالها، إذ جاء في الوسيط: صَوَّتَ له: أيده بإعطائه صوته في الانتخاب (محدثة)، والصوت: الرأي تبديه كتابةً أو مشافهةً في موضوع يُقرَّر أو شَخْصٍ يُنتخب (محدثة) والجمع: أصوات (٦٩). إن الاستعمال له اليد العليا في إضفاء دلالات جديدة على الكلمات بشرط أن تكون لها مقبولية عقلانية لغوية، فالصوت هو موجات الشخص، وله أثر سمعيٍّ مُعَيَّن، ويكون لكلِّ شخصٍ صوتٌ خاصٌ به يملكه، ولا أحد يتحكَّم به غيره، والعملية الانتخابية تمنح الأشخاص الحق في إبداء آرائهم الخاصة كُلُّ على حدة، فلا مانع من خلع هذه الدلالة الجديدة على المعنى الحديث، فضلاً عن الشيوع والحاجة اللتين ساعدتا هذا المُحدث الضروري في حياتنا، فسواء أكان هذا الاستعمال من الإفرنجية أم لا، فلا يمنعنا من استعماله، فالفعل صَوَّتَ ومصدره القياسي التصويت، والاسم الصوت، وجمعه أصواتٌ كُلُّها صحيحة.

النتائج

وقف البحث على بعض النتائج، وهي:

- ١) إن الاعتماد على السماع وحده، لا يُعدُّ معياراً عقلانياً مقبولاً في التصحيح اللغوي.
- ٢) عدم الاعتماد على بعض المعجمات اللغوية والكتب النحوية وترك الأخر؛ لأنه سينتج حكماً تصحيحياً ميباً.
- ٣) ضرورة إطلاع المصححين اللغويين على نتائج المجمع اللغوية والاحتكام إليها، وعدم إغفالها، ولاسيما المجمع المصري الذي وجدناه باحثاً مدققاً، ومصدراً أحكامه عن بحوثٍ نفيسة كتبها خيرة علماء اللغة، وذلك بالرجوع إلى قراراته المنشورة وبحوث أعضائه في كتاب (في أصول اللغة)، و(القرارات الجمعية) و(كتاب الألفاظ والأساليب)، وما منشور في مجلة المجمع.
- ٤) قبول ما يصدر من قراراتٍ مجتمعية، وعدم الاعتراض عليها إلاً بدليل مقبول، وبجحة تملأ اليد.
- ٥) الإفادة من إمكانات اللغة، وفتح المجال أمامها لمواكبة العصر، فضلاً عن الإفادة من العلوم الأخرى في توجيه دلالة النصوص وفهمها.
- ٦) وجدتُ أن التفسير العقلاني للغة له أثر في الحكم التصحيحي؛ لأنه يعطي منهجاً واضحاً لتعامل المصحح والنص اللغوي، لا أن تكون الأحكام أحكاماً اجتهادية لا تستند إلى واقع لغويٍّ متين.
- ٧) إن مجال التصحيح اللغوي يُعدُّ من أخطر المجالات اللغوية، إذ إنه مثل القضاء في الحُكم، فبواسطته تُسرح الكلمات والأساليب، ويُحكَّم على بعضها بالموت، فيجب على المصحح اللغوي أن يمتلك أدواتٍ لغويةً في المستويات كافة، حتى يتدرَّع بها حين ينطق بالحكم.
- ٨) إمام صحة ما انتهت إليه بعض الاستعمالات الشائعة التي تُخطأ من سابق إلى لاحق، وكأن ما يصدر من قراراتٍ مجتمعية أو بحوثٍ تثبت صحتها، في وإد، والمصرِّون على التخطئة في وإدٍ آخر.

التوصيات

- ١) ضرورة عودة نشاط مجامع اللغة العربية كما كان في منتصف القرن العشرين، وإبعادها عن السياسة التي تفرق ولا تجمع؛ لأن تأسيس المجمع لخدمة اللغة وليس لخدمة الحُكَّام.
- ٢) إلزام المجمع نفسها بمتابعة كتب التصحيح اللغوي، وألاً تصدر إلاً بإذنٍ خطيٍّ منها؛ حتى تستطيع أن تحدَّ من فوضى التصحيح اللغوي.

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم.

١. أبحاث في النظرية العامة في العقلانية، العلم الاجتماعي والحس المشترك، ريمون بودون، ترجمة: دكتور جورج سليمان، مراجعة:

- سميرة ريشا، المنظمة العربية للترجمة بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
٢. الاتجاهات العقلانية الحديثة، د. ناصر بن عبدالكريم العقل، دار الفضيحة، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٣. استراتيجيات الخطاب مقارنة تداولية لغوية تداولية، عبدالهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
٤. الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس (ت ١٩٧٧م)، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.
٥. الأصول، د. تمام حسّان (ت ٢٠١٢م)، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٦. إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
٧. أغلاط اللغويين الأقدمين، الأب أنستاس الكرمل (ت ١٩٤٧م)، (د، ط، ت).
٨. اقتصادنا، السيد محمد باقر الصدر (ت ١٩٨٠م)، دار التعارف، بيروت، الطبعة العشرون، ١٩٨٧م.
٩. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، طبعة الكويت، ١٩٦٥م.
١٠. تبسيط التداولية من أفعال اللّغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، د. بهاء الدين محمد مزيد، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
١١. التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللسان العربي، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
١٢. التراث والعلمانية البنى والمرتكزات، الخلفيات والمعطيات، د. عبدالكريم سروش، ترجمة: أحمد القبانجي، الانتشار العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
١٣. التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر (ت ١٩٣٢م)، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: د. رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٣م.
١٤. تكوين العقل العربي، د. محمد عبد الجابري (ت ٢٠١٠م)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الحادية عشرة، (د، ت).
١٥. حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، د. محمد ضاري حمّادي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١م.
١٦. ديكرات والعقلانية، جنيفاف روديس لويس، ترجمة: عبده الحلو، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٨م.
١٧. الصحاح، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت نحو ٤٠٠هـ)، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨م.
١٨. عصر العقل، ستيوارت هامبشر، ترجمة: د. ناظم طحّان، دار الحوار، سورية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
١٩. العقل المستقل في الإسلام، د. جورج طرابيشي، دار الساقى، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠١١م.
٢٠. العقل والحرية، د. عبدالكريم سروش، ترجمة: أحمد البانجي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
٢١. العقل والمعايير، أندري لالاند (ت ١٩٦٣م)، ترجمة: د. نظمي لوقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د، ط)، ١٩٧٩م.
٢٢. العقلانية التطبيقية، غاستون باشلار (ت ١٩٦١م)، ترجمة: د. بسّام الهاشم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، (د، ط)، ١٩٨٤م.
٢٣. العقلانية المعاصرة بين النقد والحقيقة، د. سالم يفوت (ت ٢٠١٣م)، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م.
٢٤. العقلانية المعاصرة عند روبير بلانشي وتطبيقها على المنطق، علي بوقليع، أطروحة دكتوراه، كئيّة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، الجزائر، ٢٠٠٦م.
٢٥. العقلانية والتنوير في الفكر العربي المعاصر، قراءة في مشروع ناصيف نصّار، زروخي الشريف، دار ومكتبة عدنان، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.
٢٦. العقلانية والمعنوية مقاربات في فلسفة الدين، د. مصطفى مليكان، ترجمة: عبدالجبار الرفاعي وحيدر نجف، دار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٢٧. علم الأصوات، د. كمال مُحمّد بشر (ت ٢٠١٥م)، دار غريب، القاهرة، (د. ط)، ٢٠٠٠م.
٢٨. الفكر الإسلامي، نقد واجتهاد، د. مُحمّد أركون (ت ٢٠١٠م)، ترجمة وتعليق: هاشم صالح، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د. ط)، ١٩٨٩م.
٢٩. الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، د. مُحمّد أركون (ت ٢٠١٠م)، ترجمة وتعليق: هاشم صالح، دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
٣٠. في أصول الحوار وتجديد علم الحوار، د. طه عبدالرحمن، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
٣١. في أصول اللّغة، يشمل أعمال مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، مجمع اللّغة العربية، الجزء ٣ و ٤، وصيّر الجزان ١ و ٢ بعنوان كتاب في أصول اللّغة.
٣٢. القاموس المحيط، للفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. بإشراف: محمّد نعيم العرقسوسي، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩م.
٣٣. قل ولا تقل، د. مصطفى جواد (ت ١٩٦٩م)، قدّم له وأشرف على طبعه الأستاذ عبدالمطلب صالح، من دون طبعة وتاريخ.
٣٤. كتاب الأفعال لابن القوطيّة (ت ٢٣٧هـ)، قدّم له وضبطه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.
٣٥. كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، من دون طبعة وتاريخ.
٣٦. الكتاب، سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٣٧. لسان العرب، محمّد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
٣٨. اللّغة العربية معناها ومبناها: د. تمّام حسان (ت ٢٠١١م)، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ١٩٧٣م.
٣٩. اللّغة ليست عقلاً من خلال اللسان العربي، أحمد حاطوم، دار الفكر اللبناني، من دون طبعة وتاريخ.
٤٠. مجلّة المجمع العلمي العربي.
٤١. المزهري في علوم اللّغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، شرح وتعليق: محمّد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمّد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، (د. ط)، ٢٠٠٧م.
٤٢. معجم أخطاء الكتّاب، د. صلاح الدين الزعلابي (ت ٢٠٠١م)، مجموعة مقالات وبحوث غني بتدقيقها وإخراجها ووضع فهارسها: محمّد مكّي الحسني، ومروان البوّاب، دار الثقافة والتراث، مطبعة الشامل، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
٤٣. معجم الأخطاء الشائعة، محمّد العدناني (ت ١٩٨١م)، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥.
٤٤. معجم الصواب اللّغويّ دليل المتقف العربي، الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
٤٥. المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا (ت ١٩٧٦م)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د. ط)، ١٩٨٢م.
٤٦. المعجم الفلسفي، مجمع اللّغة العربية المصري، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، (د. ط)، ١٩٨٣م.
٤٧. المعجم الفلسفي، مراد وهبه، دار قباء الحديثة، القاهرة، (د. ط)، ٢٠٠٧م.
٤٨. المعجم الوسيط، مجمع اللّغة العربية المصري، دار الدعوة، (د. ط)، ١٩٨٨م.
٤٩. من نظرية المعرفة إلى الهرمنيوطيقا، د. مجدي عزّالدين حسن، دار نيبور، العراق، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
٥٠. مناهج البحث في اللّغة، د. تمّام حسان (ت ٢٠١١م)، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د. ط)، ١٩٧٩م.
٥١. موسوعة لالاند الفلسفية، أندريه لالاند (ت ١٩٦٣م)، ترجمة: خليل أحمد خليل، وأشرف عليه: أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت - باريس، ط ٢، ٢٠٠١م.
٥٢. نقد العقل العملي، إيمانويل كانت (ت ١٨٠٤م)، ترجمة: أحمد الشيباني، دار اليقظة العربية، بيروت، (د. ط)، ١٩٦٦م.
٥٣. نقد العقل المحض، إيمانويل كانت (ت ١٨٠٤م)، ترجمة وتقديم: موسى وهبة، مركز الإنماء القومي، بيروت، (د. ط)، ١٩٨٨م.

٥٤. نقد العقل بين محمد عبد الجابري ومحمد أركون، وثأب خالد آل جعفر، من إصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.

٥٥. هل الإسلام هو الحل؟ لماذا وكيف؟ د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.

البحوث والرسائل:

١. استراتيجية التواصل اللغوي في تعليم وتعلم اللغة العربية (دراسة تداولية)، شيباني الطيب، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، الجزائر، ٢٠١٠م.
٢. الأنسنة والتأويل في فكر محمد أركون، مصطفى كيجل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، الجزائر، ٢٠٠٨م.
٣. العقلانية الدينية عند عرفان عبد الحميد، د. عارف عبد فهد، مجلة دراسات فلسفية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢٧.

الهوامش

- (١) في أصول اللغة: ٣٩٤/٤.
- (٢) أشار إلى معنى المصدرية الدكتور عبد الكريم سروش، وسمّاه مصدراً جعلياً، بمعنى استعمال العقل، وهو ما ترجمه عنه السيد أحمد القباجي، وذلك في موازنته مع مصطلح العلمانية، التراث والعلمانية، البنى والمرتكزات، الخلفيات والمعطيات، د. عبد الكريم سروش: ٩٤.
- (٣) العقلانية المعاصرة عند روبير بلانشي، علي بوقليح، أطروحة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر: ٥٥.
- (٤) موسوعة لالاند الفلسفية: ١١٧٢/٣-١١٧٣، والمعجم الفلسفي، د. صليبا: ٩٠-٩١، وقال: إنَّ المعنى العامَّ هو القول بأولية العقل.
- (٥) أي: يمتلكها العقل قبلاً مزوداً بها بالخلقة.
- (٦) مصطلح مدرسي يُراد به الملكة الفطرية التي منَّ الله بها على الإنسان وبوساطتها يُدرك الأشياء، وقد يُسمَّى (نور العقل أو نور البصيرة)، وبه أخذ ديكارت وأطلقه على جميع الحقائق التي تفرض بدايتها على العقل، ولا تقبل الشكَّ متى تنبَّه الذهن عليها، المعجم الفلسفي، د. مراد وهبه: ٦٥٧.
- (٧) بالتوسُّع في اللغة الفلسفية الحديثة تتعارض مع العقلانية، ونُقَال على كُلِّ المذاهب التي تُسَلِّم بحقائق إيمانية، وتعتزُّ لها بقيمة مساوية أو أعلى من قيمة الحقائق التي تؤلِّف أسس العلوم وخلصتها، موسوعة لالاند الفلسفية: ٤٢٤-٤٢٥.
- (٨) المصدر نفسه: ١٠٤٤/٣.
- (٩) العقل والمعايير، أندريه لالاند: ٦.
- (١٠) العقلانية المعنوية: ١٠٨، وينظر: التراث والعلمانية: ١٢٠.
- (١١) العقلانية المعاصرة بين النقد والحقيقة، د. سالم يفوت: ٨٦-٩١.
- (١٢) من أهمَّ ما انماز به هو أنَّه استطاع التخلُّص من المصطلح المدروس باللغة اللاتينية، وأضحت الفلسفة جزءاً خاصاً من الأدب الفرنسي، وأضحت الفرنسية بؤرة الحضارة الأوروبية، فهو أولُّ السلسلة المستمرة دون انقطاع إلى يومنا هذا، عصر العقل، ستيوارت هامبشر: ٧-٨.
- (١٣) ينظر ما أضافه (كانت) من مفاهيم جديدة، العقلانية المعاصرة: ٦٥-٦٦.
- (١٤) يقول الدكتور سالم يفوت: وهنا يكمن الفرق الحقيقي بين العقلانية المعاصرة التي هي عقلانية (جدلية) وبين العقلانية القديمة التي هي (قبولية)، فإذا كانت هذه الأخيرة تعدُّ العقل منظومة قواعد ومعايير تامة التكوين، والإنجاز، فإنَّ الأولى تنظر للعقل وكأنه قدرة على صنع القواعد والمعايير وعلى تصحيح ذاتها وتقيتها، العقلانية المعاصرة: ٩٠.
- (١٥) جعل الأستاذ زروخي الشريف العقلانية الحديثة تشمل القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأبرز علمائها (ديكارت وكانت)، العقلانية والتنوير في الفكر العربي المعاصر، قراءة في مشروع ناصيف نصّار، زروخي الشريف: ٤٦-٦٠.
- (١٦) نقد العقل العملي، إيمانويل كانت: ٢٥، و٣١-٣٣، و٤١-٤٢، و١٨٧.
- (١٧) العقل والمعايير: ٥-٦، و١٠.
- (١٨) العقلانية التطبيقية، غاستون باشلار: ٧٥-٧٦.

- ١٩) أبحاث في النظرية العامة في العقلانية، ريمون بودون: ٣٥.
- ٢٠) ديكارت والعقلانية: ٥-٧.
- ٢١) استعمل العقلاني والعقلانية بهذا المعنى في عدد من مؤلفاته نذكر منها: الفكر الأصولي واستحالة التأصيل: ٢٤٣، و٢٤٥. والفكر الإسلامي نقد واجتهاد: ١٤٥-١٤٦، و١١٦.
- ٢٢) تكوين العقل العربي: ١٧، و٢١، و١٦٦، و١٦٨.
- ٢٣) هل الإسلام هو الحل؟ لماذا وكيف؟ د. محمد عمارة: ٦١، ورأى أنّ العقلانية الإسلامية تجمع بين العقل والنقل وهي أداة الاجتهاد: ٦٣، وهو ما اعتمده الدكتور عرفان عبدالحميد حين وصف التمسك بمنهج القرآن العقلاني بأنه المنهج القويم الذي يجمع بين المعقول والمنقول، العقلانية الدينية عند عرفان عبدالحميد (بحث) د. عارف عبد فهد، مجلة دراسات فلسفية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢٧: ١١٥.
- ٢٤) العقل المستقل في الإسلام، د. جورج طرابيشي: ٤٦-٧٦ في مبحث عنوانه العقلانيات اليونانية والإلهيات الشرقية، استعمل فيه كثيراً (العقلانية) بمعنى الرجوع إلى العقل.
- ٢٥) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، د. طه عبدالرحمن: ١٥١-١٥٣، وذكر صفتي العاقلية والمعاقلية المميزتين لعلم الكلام: ١٥٤-١٥٧.
- ٢٦) التراث والعلمانية: ٢٣٤-٢٣٧، والعقل والحرية، د. عبدالكريم سروش: ٣٤، و٣٨-٣٩، و٤٦، و٦٣، و٧٣.
- ٢٧) العقلانية المعاصرة عند روبير بلانشي: ٧-٥٥.
- ٢٨) الاتجاهات العقلانية الحديثة، ناصر بن عبدالكريم العقل: ١٨-١٩، و٣٩، و٥٤-٥٥، و٦٦-٦٧، و١١٧، و١٨٥، و٢٢١-٢٢٤، و٣٤١، و٣٨٩، و٤٠٨.
- ٢٩) الأنسنة والتأويل في فكر محمد أركون، مصطفى كيجل، أطروحة: ٤٥، و٤٨، و٥٧.
- ٣٠) نقد العقل بين محمد عابد الجابري ومحمد أركون، وثاب خالد آل جعفر: ٢١، و٢٣.
- ٣١) لا نقصد بالزمان والمكان فيما نطرحه الزمان والمكان القبلين اللذين ذكرهما (كانت)، وهما صورتان ملازمتان للعقل المجرد، ينظر: نقد العقل المحض، (كانت): ٦١-٦٩، وينظر نقض هذين المبدئين اللذين أسس عليهما طرحه. العقلانية المعاصرة: ٧٢-٧٧، ولكن نقصد الزمان والمكان الحسيين اللذين نعيش فيهما.
- ٣٢) ما خلا ما لوحظ فيه التعصب والانحياز، كما في انحياز الدكتور مصطفى جواد للأب الكرمليني حين صار حكماً بين الأب والأستاذ أسعد داغر، ينظر: أحكامه في أغلاط اللغويين الأقدمين، للأب الكرمليني: ١٥-٤٩، وحركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ١٠٤ الهامش.
- ٣٣) ولا يخفى أهمية هذا الفهم لو طبّقناه في مجال فلسفة الدين لما له الأثر الكبير في تقريب أهل الأديان بعامّة، والمسلمين بخاصّة.
- ٣٤) لا نقصد بالاعتبارات المصلحية أو كسب المنفعة، الشخصية منها المتّصّفة بالأناية، بل ما يشمل المصلحة العامّة للناس بما لا يترك ضرراً على الآخر أيّاً كان.
- ٣٥) العقلانية والمعنوية: ١١٢.
- ٣٦) اللّغة ليست عقلاً، أحمد حاطوم: ١١.
- ٣٧) المصدر نفسه: ٤٧-٥١.
- ٣٨) ولا يخفى أنّ ما كتبت عن العقلانية سال مداده أكثر من العقلانيين أنفسهم، وما قدّمناه اقتصرنا فيه على ما نحتاج إليه في بيان المفهوم.
- ٣٩) إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية: ٣/٣٣٧، وينظر: تفصيلها في مقدّمة المحقّق لكتابه أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان: ٤١-٥٤.
- ٤٠) ينظر تفصيل هذه النظرية في: كتاب اقتصادنا للسيد محمد باقر الصدر: ٦٨٤-٦٨٦.
- ٤١) ينظر تفصيل ذلك: اللّغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسّان: ١٩٠.
- ٤٢) الأصول، د. تمام حسّان: ٣٣٢.

٤٣) يدل مصطلح السياق عند الغربيين بمعنى المقام؛ لأنه يحقّق مناسبة تداولية تبدأ من إعمال الذهن للتفكير في إنتاجه، والعوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر في مستعمل اللّغة، وفي أيّ وقت كان، استراتيجيات الخطاب مقارنةً لُغويةً تداوليةً، عبدالهادي بن ظافر الشهري: ٤١-٤٢.

٤٤) التداولية عند العلماء العرب، د. مسعود صحراوي: ١٥.

٤٥) المصدر نفسه: ١٦.

٤٦) تبسيط التداولية، د. بهاء الدين مُحَمَّد مزيد: ١٨.

٤٧) قد بيّن غير واحد من الباحثين وجود هذا المعنى لدى القدماء بمعناه المعاصر، إلا أنّها لم تكن مؤطّرةً بنظرية واضحة، ينظر مثلاً: التداولية عند العلماء العرب: ٤٧-٢١٥، واستراتيجيات الخطاب مقارنةً تداوليةً لُغويةً تداوليةً: ٣٤٠-٣٧٤، واستراتيجيات التواصل اللُغويّ في التعليم وتعلم اللّغة العربية (دراسة تداولية)، شيباني الطيب، رسالة ماجستير: ١٧-٢١.

٤٨) ينظر تفصيل ذلك: نظرية المعرفة إلى الهرمنيوطيقا، د. مجدي عزّ الدين حسن: ١٨-٢١.

٤٩) التّطور النحوي للغة العربية، لبرجستراسر: ٣٦-٣٧.

٥٠) مناهج البحث في اللّغة: ٦٥.

٥١) المزهر للسيوطي ٣٠٨/١.

٥٢) في حديث خصّ به الباحث.

٥٣) الصحاح، دهمس: ٣٥٨.

٥٤) الصحاح، دوس: ٣٦٢.

٥٥) المصدر نفسه، هرس: ١٠٩٥، والقاموس المحيط، هرس: ٥٨١.

٥٦) مجلّة المجمع العلمي العربي، مجلد ١، ج ١: ٣١٠.

٥٧) قل ولا تقل، د. مصطفى جواد: ٥٤-٥٦.

٥٨) معجم الأخطاء الشائعة: ٩٢.

٥٩) معجم أخطاء الكُتّاب، صلاح الدين الزعبلوي: ١٩٨، وهو مجموعة مقالات جُمعت بكتاب لاحقاً.

٦٠) كتاب الأفعال لابن القوطية: ٣٢٨.

٦١) معجم الصواب اللُغويّ: ٣٧٩/١.

٦٢) مقدّمة العين: ٥٢.

٦٣) الكتاب: ٤/٤٣٣، وينظر الأصوات اللُغوية: ٧٧.

٦٤) مقدّمة العين: ٥٧-٥٨.

٦٥) علم الأصوات: ١٨١.

٦٦) لسان العرب، دعس: ١٣٨٠/٢، وتاج العروس، دعس: ٧٦/١٦ ط الكويت.

٦٧) مجلّة المجمع العلمي العربي، مجلد ٢/٢٧٠.

٦٨) الصحاح، صوت: ٦٠٥، ولسان العرب، صوت: ٤/٢٥٢١.

٦٩) المعجم الوسيط، صوت: ٥٢٧.